أثر القروض البنكية على تنمية الإنتاج الفلاحي بالجزائر خلال الفترة (2006–2018)

Impact of bank credit on the development of agricultural production in Algeria during the period (2006-2018)

عـاتي يمينـة[1]

[1] جامعة محمد خيضر–بسكرة– yamina.ati@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/06 تاريخ القبول: 2022/12/12 تاريخ النشر: 2022/12/.28

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى قياس أثر القروض البنكية على تنمية الإنتاج الفلاحي في الجزائر للفترة من 2006 إلى 2018، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية واختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، وقد أبرزت نتائج الدراسة التأثير الايجابي للقروض الفلاحية المستحدثة على تنمية الإنتاج الفلاحي وزيادته.

وأوصت الباحثة بتوسيع القاعدة الإقراضية والتمويلية تجاه القطاع الفلاحي وتغطية الفجوة المالية للفلاحين بين مدخراتهم الذاتية واحتياجات إنفاقهم الفلاحي، نظرا لأهمية القطاع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، كمنتج للقيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي ومصدر أساسي للغذاء.

كلمات مفتاحية: القروض البنكية، الإنتاج الفلاحي، قرض الرفيق، قرض التحدي.

تصنيفات JEL: E51، Q14، P44، Q19.

Abstract:

This paper aims to measure the impact of bank credit on agricultural production in Algeria during the period from 2006 to 2018, using the OLS method and testing a normal distribution of the study variables. The study concluded that there is a positive impact of credit agricultural on the development of agricultural production and increasing it.

The researchers recommended expanding the lending and financing base towards the agricultural sector and covering the financial gap of

المؤلف المرسل: عـاتي يمينة، **الإيميل**: minaymina.36@gmail.com

farmers between their own savings and the needs of their agricultural spending, given the sector's economic and social importance, as a producer of added value in the GDP and a source Food.
Keywords: Bank Credit; Agricultural Production; R'fig Loan; Etahadi Loan.
JEL Classification Codes: Q19, E51, Q14, P44.

1. مقدمة:

نظرا للاهتمام المكثف والمستمر للحكومة بتنمية القطاع الفلاحي وذلك من خلال تطبيقها للعديد من السياسات والبرامج التنموية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بهدف تعزيز متطلبات ومستلزمات القطاع ودعم الموارد الذاتية المحدودة للفلاحين، للنهوض بالقطاع وتحسين الكفاءة الإنتاجية وتنويع المنتوج الفلاحي، من خلال توفير التمويل اللازم الذي يتوافق مع خصوصية القطاع الفلاحي.

وفي هذا الإطار قامت الحكومة بتخصيص قروض بنكية يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل القطاع الفلاحي، إلى جانب الدعم الحكومي والسياسات الفلاحية التمويلية، السعرية، والتسويقية، نظرا للطبيعة الحساسة التي يتميز بها هذا الأخير، والأهمية الاقتصادية والاجتماعية له ضمن البنيان الاقتصادي في توفير الغذاء، وخلق فرص عمل، وتقليص فاتورة الغذاء المتزايدة سنويا من جهة أخرى.

1.1 إشكالية الدراسة: وفي ذات السياق اهتمت الحكومة باستحداث صيغ جديدة من القروض الفلاحية في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي، تميزت هذه القروض بالدعم الكلي والجزئي للفوائد على حسب نوعها وطبيعتها، بهدف تنمية وتحسين الكفاءة الإنتاجية بنوعيها النباتية والحيوانية كمؤشرات للتنمية الفلاحية بالجزائر ومما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة القروض البنكية في تنمية الإنتاج الفلاحي في الجزائر للفترة (2006-2018)؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي تم طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي في الجزائر؟
- هل تسهم هذه القروض في تعزيز الكفاءة الإنتاجية للفلاحة بالجزائر؟

2.1 الفرضيات: للإلمام بمحتوى الدراسة والإجابة على التساؤلات المطروحة تم تبني الفرضيات الآتية:

- تعد القروض البنكية أهم مصادر التمويل الفلاحي في الجزائر.
- للقروض الفلاحية المستحدثة أثر معنوي على الناتج الفلاحي المحلي بالجزائر.

3.1 أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في معرفة الأثر التنموي للقروض البنكية الموجهة لتمويل القطاع الفلاحي، نظرا للطبيعة الحساسة التي يتميز بها هذا الأخير وحالة عدم اليقين في تحقيق المردود.

4.1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى عرض أهم آليات السياسة التمويلية التي تنتهجها الجزائر منذ سنة 2006 إلى غاية سنة 2018، وخاصة ما تعلق منها بالقروض الفلاحية المدعمة من طرف الحكومة والتي ينفرد بمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

5.1 منهج الدراسة: تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بموضوع الدراسة، والمنهج الكمي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (**OLS**) لقياس مدى تأثير القروض البنكية على الإنتاج الفلاحي في الجزائر للفترة (2006-2018)، وتقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد بالاعتماد على إحصائيات متوفرة بمختلف المصادر الرسمية، وتم اختيار سنة 2006 لبدء الدراسة بسبب ما هو متوفر ومتاح من الإحصائيات الخاصة بالقروض البنكية الموجهة لتمويل القطاع الفلاحي.

2.الدراسات الميدانية السابقة: هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت دراسة القروض البنكية ومدى تأثيرها على الناتج الفلاحي، بإتباع مختلف المناهج العلمية ولمختلف المناطق والدول أهمها:

- دراسة(Chris, 2016) التي تناولت أثر القروض البنكية على الإنتاج الفلاحي في نيجيريا، باستخدام أسلوب الانحدار والمربعات الصغرى العادية (OLS)، وأظهرت النتائج المقدرة وجود علاقة إيجابية وهامة بين اعتمادات صندوق ضمان الائتمان الفلاحي وزيادة الإنتاج الفلاحي في نيجيريا، وبين قروض البنوك التجارية والإنتاج الفلاحي النيجيري، وكذا وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي على الإنتاج الفلاحي، في حين وجود علاقة سلبية بين هذا الأخير وسعر الفائدة، وهو ما يؤيد النظرية النقدية التقليدية بأن الزيادة في معدل الفائدة لا تشجع الفلاحون على الاقتراض.

- وقدم الباحث (Kouakou, 2001) دراسة حول إبراز مدى تأثير القرض الفلاحي على كفاءة الإنتاجية الفلاحية في كوت ديفوار (دراسة حالة زراعة الأرز)، حيث اهتمت الحكومة بالفلاحة باعتبارها مصدر لتوفير الغذاء وتوفير الموارد المالية لميزانية الدولة، وذلك من خلال توفير مصادر تمويل بنكية مباشرة للفلاحين، وتوصلت الدراسة إلى أن الفلاحين المقترضين من طرف بنك (BN-DA) بمعدلات فائدة منخفضة أكثر كفاءة من الناحية الفنية من غيرهم غير المقترضين، ولهذا أوصي الباحث بإنشاء بنك فلاحي آخر جديد لتعزيز ودعم التنمية الفلاحية مَاليّا في كوت ديفوار.

دراسة (NAWAZ, 2011) حول إبراز أثر الائتمان المؤسسي على الإنتاج الفلاحي – دراسة حالة باكستان، بإتباع أسلوب الدراسة القياسية باستخدام اختبار ADF وPP ونموذج ARDL، وذلك باتخاذ القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي كمتغير تابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في مدخلات القطاع (الأرض المزروعة، العمالة وحجم الائتمان)، مع اعتبار الائتمان المقدم من طرف بنك التنمية الزراعية الباكستاني (ADBP) متغير مستقل غير مباشر، لأنه يؤثر بشكل غير مباشر على نمو الإنتاج الفلاحي، حيث يتميز بنظام ائتماني خاص وموجه إلى صغار الفلاحين لمساعدتهم على شراء مدخلات القطاع الحديثة، توصلت الدراسة إلى وجود اثر ايجابي وغير مباشر للائتمان المؤسسي على تنمية الإنتاج خلال الفترة المدروسة (1972-2008).

- دراسة (داوود، 2012) الهادفة إلى إبراز أثر القروض قصيرة الأجل على تحديد الحجم الأمثل للإنتاج الفلاحي، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي ومنهج المسح الميداني والأسلوب الكمي بتحديد المتغيرات المستقلة وقياس آثارها في تحقيق الحجم الأمثل للإنتاج، باستخدام استبيان موجه لعينة متكونة من 50 مزارع من مزارعي محصول القمح، به أسئلة حول تكاليف الإنتاج الكلية (تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة)، منهم 25 مزارع اقترضوا من المصرف الفلاحي، و25 منهم لم يقترضوا، وتوصلت الدراسة إلى أنه في حالة عدم لجوء المزارع للاقتراض البنكي تصل إنتاجية الدونم الواحد إلى 558,62 كلغ، في حين في حالة لجوءه للاقتراض البنكي تبلغ 1091 كلغ من محصول القمح. لذلك أوصت الباحثة المصارف

الفلاحية بضرورة تحسين الخدمات الاقراضية تجاه المزارعين وصغارهم، مع ربط الإقراض الفلاحي بالإرشاد الفلاحي حتى لا يسيء المزارعين استخدامه.

- واستهدفت دراسة (البيدي، 2015) تحليل العلاقة السببية بين القروض الفلاحية للمصرف الزراعي المتخصص في توفير مدخلات الإنتاج اللازمة للإنتاج الفلاحي للاقتصاد الليبي في الأجلين القصير والطويل للفترة (1970-2010)، بإتباع المنهج الإحصائي واستخدام الأساليب القياسية الحديثة (التكامل المشترك، منهجية السببية ودالة الاستجابة الفورية)، واستنتج الباحث وجود تكامل مشترك بين الناتج الفلاحي والقروض الفلاحية، ما يفسر وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، أما اختبار السببية فكان وحيد الاتجاه وهو تأثير القروض الفلاحية على تنمية الناتج الفلاحي في المدى الطويل.

3.التمويل البنكي وعلاقته بالقطاع الفلاحي

أصبح التمويل الفلاحي ضرورة اجتماعية لتنمية القطاع ووسيلة للدعم المالي للفلاح، من أجل تغطية الفارق بين مدخرات الفلاح الذاتية ومتطلبات أنشطته الفلاحية غير المستقرة (مطوك و مهدي، 2018، صفحة 134)، والعمل على زيادة الإنتاج بأقل التكاليف، وبسبب هذه الحاجة يلجأ الفلاح إلى البحث عن عدة مصادر تمويلية منها (التسليف، الاقتراض البنكي، الدعم الحكومي، التعاونيات والتعاضدية)، يعد القرض الفلاحي الذي يمنحه البنك الزراعي مصدر من مصادر التمويل الفلاحي المؤسسي، الذي يُعرف بأنه تلك الأموال التي يقرضها البنك للفلاحين بناء على طلبهم وتكون هذه القروض إما قصيرة، أو متوسطة أو طويلة الأجل، موجهه إلى تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي الجاري والأبنية والتجمعات الفلاحية، ويمكن أن تؤدي في حالة حسن استخدامها إلى رفع مستوى معيشة الفلاحين، وزيادة مساهمة الإنتاج الفلاحي في الدخل الوطني، والتقليل من درجة التبعية الغذائية وآثارها السلبية على النشاط الاقتصادي. (بن سمينة و بن سمينة، 2006، صفحة 2)

1.3 تعريف الإنتاج الفلاحي: يعرف بأنه كل العمليات المتفاعلة فيما بينها التي تهدف إلى خلق القيمة وتؤدي إلى إشباع الحاجات الإنسانية حسب الفكر الرأسمالي، في حين يعرف حسب الفكر الاشتراكي بأنه

كل ما يؤدي إلى خلق المنتجات نتيجة ممارسة النشاط العضلي والفكري للإنسان الذي يعتمد على قدراته العقلية من خلال تحويل الموارد الطبيعية إلى سلع مادية تشبع الحاجات الإنسانية. (عاتي، 2021)

ويعتمد الإنتاج الفلاحي على توافر عوامل طبيعية كالأرض والمناخ، وعوامل تقنية (كالبذور المحسنة، السلالات الحيوانية، الأسمدة والمبيدات، المعدات)، فضلا عن الممارسات الفلاحية (استصلاح التربة، وكيفيات إدارة المحاصيل،..)، والسياسات العامة التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأنشطة الفلاحية، ضمن السياسات الاقتصادية العامة (أسعار الفائدة، أسعار الصرف، الإجراءات والتدابير التجارية الموجهة لدعم الأسعار، ودخل الفلاحين من أجل إدارة المخاطر والأزمات...). وتقاس الإنتاجية الفلاحية بكفاءة عوامل الإنتاج الأساسية المستخدمة (الأرض، رأس المال، العمل) في بيئة فلاحية وفي سياق سياسي واجتماعي– اقتصادي ملائمين. (Douillet & Girard, 2013, p. 2)

ويتوقف مقدار الإنتاج على الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد الفلاحية المختلفة، وهناك أسس يتفق عليها مقدار الإنتاج الفلاحي وهي:

- مقدار العناصر الإنتاجية المستعملة في العملية الإنتاجية الفلاحية ومجالات استعمالها؛
- طرق وأساليب الإنتاج المستخدمة في العمليات الإنتاجية. (الموسوي، 2013، الصفحات 46-45)

2.3 العوامل المؤثرة على الإنتاج الفلاحي: من أهمها ما يلي:(عارف، 2010، الصفحات 76-73)

1.2.3 المدخلات الفلاحية: وتتمثل في كل مستلزمات الفلاحة التي يحتاجها الفلاح من شراء الأرض، إنشاء المباني، شراء المعدات والتجهيزات الفلاحية، الأسمدة، البذور، والشتائل المحسنة والحيوانات.

2.2.3 الموارد المائية: يعتبر الماء من الموارد الوحيدة الذي لولاه لانعدمت الحياة، فهو ضرورة من ضروريات الإنتاج الفلاحي والأمور الحياتية، وله عدة مصادر(التساقط، المياه الجوفية والسطحية) (الطفيلي، 2018، صفحة 29)، إلى جانب تحلية مياه البحار والمياه الرمادية.

3.2.3 الإنتاجية الفلاحية: تتوقف هذه الأخيرة على عدد اليد العاملة ونوعيتها، ومستواها العلمي والفني، وعلى حجم الحيازة ونوع الأرض (مروية أو غير مروية)، ونوع التربة ودرجة تطور المكننة وكثافة استعمال الأسمدة والمبيدات، إلى جانب عامل مستوى أسعار المنتجات الفلاحية. (رحمة، 2000)

4.2.3 العمالة والهجرة الفلاحية والريفية: تعتبر اليد العاملة من عناصر الإنتاج إلى جانب الأرض ورأس المال والعوامل التقنية الأخرى، التي لا يمكن الاستغناء عنها مهما كان نوع العملية الإنتاجية، حيث يعاني القطاع الفلاحي من أهم معضلة وهي عزوف العمالة نتيجة الزحف والهجرة من الريف نحو الحضر.

5.2.3 الأرض: تعتبر الأرض من الناحية القيمية أهم عوامل الإنتاج الفلاحي فهي تفوق بكثير أهميتها في الصناعة والتجارة، فالأرض مورد يزاول عليها الفلاح نشاطه الفلاحي ويعتمد على نوعيتها في اختيار الزرع ومدى أربحيته منها. (الششتاوي و أخرون، 2013، صفحة 17)

3.3 القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي في الجزائر: في ظل الاهتمام بتنمية القطاع الفلاحي ضمن السياسات الاقتصادية المتعاقبة التي شهدتها الجزائر، عملت الحكومة على استحداث صيغ جديدة من القروض الفلاحية إلى جانب القروض الكلاسيكية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي، من أهمهـا:

1.3.3 قرض الرفيق: وهو قرض استغلالي موسمي مدعم 100%، يمنح من قبل البنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار التعاقد مع الحكومة ممثلة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وتتكفل الخزينة العمومية بتحمل أعباء الفوائد وتسديد تكلفتها الحقيقية لفائدة البنك، ودخل حيز التنفيذ شهر سبتمبر من سنة 2008، لمدة سنة واحدة قابلة للتمديد لمدة ستة أشهر في حالة الظروف القاهرة، ويمنح هذا القرض لكل من: الفلاحين، المربين بصفة فردية أو المنظمين على شكل تعاونيات، مجموعات، جمعيات وفيدراليات، وحدات الخدمات الفلاحية، لتمويل العديد من الأنشطة الفلاحية.

2.3.3 قرض الرفيق الاتحادي الميسر(الفيدرالي): يتميز بأنه موجه إلى تمويل المؤسسات الاقتصادية المنظمة في الشركات التجارية أو التعاونيات، وتنشط في عملية تجهيز المنتجات الزراعية وتخزينها و/ أو تثمينها (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية)، كما انه يمنح لفائدة متعاملين اقتصاديين عموميين وخواص، الذين يمنحون قروض تموينية للفلاحين وللمربين وللوحدات الصغيرة للخدمات التي تنشط في الشعب ذات الصلة (وزير الفلاحة، 2011، صفحة 4). ومن الأنشطة الفلاحية التي يمولها قرض الرفيق ما يلي:

- تجهيز الطماطم الصناعية، إنتاج الحليب، إنتاج الحبوب، إنتاج البذور من البطاطا، وحدات تصنيع

العجائن، وتغليف وتصدير التمور، وإنتاج زيتون المائدة وزيت الزيتون، العسل، وإنتاج المنتجات المحلية؛

- إنشاء وحدات تربية ومراكز تسمين، التلقيح الاصطناعي ونقل الأجنة، وذبح الدواجن وقطعها؛
- التسويق والتخزين والتغليف والتثمين للمنتجات الفلاحية. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية)

3.3.3 قرض التحدي: وهو قرض استثماري يمنح لإنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة وتطوير الأراضي الفلاحية الموجودة، سواء مملوكة للأفراد الخواص أو الأملاك الخاصة التابعة للدولة، وتفرض عليه فائدة مدعمة جزئيا (ميموني و خوالد، 2020، صفحة 152)، يمنح للأشخاص الطبيعية والمعنوية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتتكفل الحكومة بتسديد الفوائد كليا نيابة عن الفلاح لمدة خمس (5) سنوات الأولى من آجال القرض، ويسدد الفلاح نسبة 1% للفوائد من السنة السادسة إلى السابعة، و3% من السنة الثامنة إلى التاسعة، وبعدها يرفع الدعم نهائيا ويتحمل الفلاح كامل أعباء القرض.

ويوجه هذا القرض لتمويل: إنشاء معدات وتحديث مستثمرات فلاحية وتربية المواشي، والمنشآت الإنتاجية في القطاع الفلاحي، وتجهيز وتثمين المنتجات الفلاحية بشقيها الحيوانية والنباتية التي تتطلب احتياجات تمويل متوسطة الأجل للمؤسسات الاقتصادية (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية)، ويأخذ قرض التحدي عدة صيغ (الجدول رقم(1)).

الجدول رقم 1: صيغ قرض التحدي

<table>
<tr><th colspan="2">من حيث مساحة المشروع الاستثماري</th><th colspan="2">من حيث طبيعة المقترض</th></tr>
<tr><td colspan="2">الحالة الأولى: إذا كانت مساحة المستثمرة تقل عن 10 هكتار ومشروع استصلاح الأراضي</td><td>شخص طبيعي</td><td>شخص معنوي</td></tr>
<tr><td>90% من قيمة المشروع عبارة عن قرض بنكي</td><td>10% مساهمة شخصية</td><td rowspan="3">يحدد من مليون دينار جزائري إلى 100 مليون دينار جزائري</td><td rowspan="3">مليون دينار جزائري إلى 200 مليون دينار جزائري (التعاونيات، الاتحادات الفلاحية، المؤسسات الاقتصادية،..) ويطلق عليه قرض التحدي الفيدرالي</td></tr>
<tr><td colspan="2">الحالة الثانية: إذا كانت مساحة المستثمرة تفوق عن 10 هكتار ومهما كان المشروع الاستثماري في الفلاحة</td></tr>
<tr><td>80% من قيمة المشروع عبارة عن قرض بنكي</td><td>20% مساهمة شخصية</td></tr>
</table>

المصدر: من إعداد الباحثة.

ويعتمد طلب قرض التحدي على تقديم ضمانات بنكية تجاه البنك كرهن حق الامتياز في استغلال الأراضي التابعة لملكية الدولة، أو الالتزام برهن الاستثمارات الثابتة كالمباني، العقارات، المخازن المنجزة في تلك الأراضي، أو رهن العقارات ذات الملكية الخاصة، التجهيزات والمعدات ووسائل النقل، والتأمين على مختلف المخاطر المحتملة وتقديم حق التصرف للبنك في تلك التأمينات مثل وثيقة التأمين.

4.3.3 قروض مقدمة من طرف صناديق الدعم والاستثمار(CNAC, ANSEJ, ANGEM): إلى جانب القروض البنكية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، اتخذت الحكومة العديد من السياسات الداعمة والمعززة لترقية المنتوج المحلي والقضاء على البطالة لدى الشباب، بإنشاء أجهزة وصناديق دعم تتلاءم مع كفاءة الشباب البطال الذين يرغبون في تجسيد مشروعاتهم المصغرة على أرض الواقع بمختلف القطاعات، مع تقديم جملة المزايا المالية والجبائية وشبه الجبائية، ولم يستثن القطاع الفلاحي من هذه التدابير والسياسات.

وتتمثل أجهزة الدعم والاستثمار في هيئات ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تقدم قروض مصغرة للشباب البطال، لتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب المستهدف (ج.ر.ج.ج، 2004)، وتختلف صيغ هذه القروض بحسب كل جهاز تبعا لسن المستفيد وطبيعة مشروعه وكلفته الإجمالية.

حيث تقدم **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر** قروضا مصغرة للشباب الذين تتعدى أعمارهم 18 عام، ولا تتعدى كلفتها مليون دينار جزائري، وليس لديهم دخل، ولم تستثن الوكالة تمويل القطاع الفلاحي، حيث توفر للفلاحين قروض مصغرة لتمويل أنشطة تربية الماشية (التسمين الحيواني، إنتاج اللحوم والحليب ومشتقاتها، وتربية الدواجن والأرانب والنحل)، إلى جانب فلاحة الأرض (إنتاج البذور، الفواكه والخضر، التجفيف والتخزين)، وتأخذ صيغتين للتمويل وهما:

- **الصيغة الأولى**: قرض شراء المواد الأولية (وكالة – مقاول): وهي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100 ألف دج، لإعادة أو إطلاق نشاط معين.

- **الصيغة الثانية:** التمويل الثلاثي (وكالة -بنك - مقاول): وهي قروض تقدم من طرف البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط أو مؤسسة، بفائدة نسبتها 5% من النسبة التجارية لمناطق الجنوب والهضاب، و10% من النسبة التجارية لبقية مناطق الوطن، أما تكلفة المشروع فهي لا تتجاوز مليون دينار، وتحدد نسبة 70٪ في شكل قرض بنكي، و29% نسبة الوكالة، و1% مساهمة شخصية. (angem)

أما **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة** فهو يهتم بتمويل الشباب البطال البالغ عمره مابين 30 و50 سنة، لإنجاز واستحداث مشاريع تنموية بتكلفة استثمارية لا تتعدى 10 ملايين دج. (cnac)

جدول رقم 2: صيغ التمويل عن طريق صندوق CNAC.

الاستثمار	يقل أو يساوي 5.000.000 دج	يفوق5.000.001 دج واقل من أو يساوي 10.000.000دج
المساهمة الشخصية	%01	%02
قرض بدون فوائد من CNAC	%29	%28
القرض البنكي	%70	%70
مدة القرض 08 سنوات (مدة 05 سنوات بدون فوائد) و03 سنوات فترة تأجيل		

المصدر: (دهينة، 2017، صفحة 202)

في حين تسعى **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** إلى تشجيع الشباب على خلق النشاطات وإنشاء المشاريع الصغيرة، من خلال منح قروض بدون فوائد للشباب المستثمر في شكل صيغتين لتمويل مراحل الانجاز والاستغلال وهما:

جدول رقم 3: صيغة التمويل الثلاثي

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (الوكالة)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000 دج	%29	%01	%70
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	%28	%02	%70

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (www.ansej.org.dz)

جدول رقم 4: صيغة التمويل الثنائي

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة(الوكالة)	المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000 دج	%29	%71
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	%28	%72

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (cnac)

وفي كل الحالات تتحمل الخزينة العمومية تسديد أعباء الفوائد المدعمة بنسبة 100%، لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره البنك التجاري الوحيد المكلف بتمويل الأنشطة والمشاريع التي لها علاقة بالقطاع الفلاحي.

4.3 القروض البنكية وعلاقتها بالإنتاج الفلاحي في الجزائر: إن تسخير القروض البنكية لتمويل الأنشطة الفلاحية، باستحداث صيغ جديدة تتوافق مع متطلبات القطاع وقدرات الفلاحين، قد ساهم في تحسين الإنتاج النباتي والحيواني من خلال إنشاء العديد من المستثمرات والمشروعات الفلاحية، والجدولين رقم (5) ورقم (6) الآتيين يُظهران التطور الذي شهده الإنتاج الفلاحي وكذا الإقبال الملحوظ للفلاحين والمؤسسات الناشطة في الفلاحة وشبه الفلاحة على القروض الفلاحية المدعمة.

جدول رقم 5: القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي للفترة (2006-2012)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قروض قصيرة الأجل (مليار دج)	1541.33	1385.94	1755.96	331.03	399.24	3398.76	2998.74
قروض متوسطة الآجل (مليار دج)	6380.58	5975.55	6056.69	6643.93	5700.76	6296.12	7543.44
قروض طويلة الأجل (مليار دج)	99.72	99.37	128.06	161.42	327.08	149.82	565.62
الإنتاج الفلاحي (مليار دج)	641.28	708.07	727.41	931.35	1015.25	1183.21	1421.69
نسبة الفلاحة للإنتاج المحلي الإجمالي (%)	7.54	7.57	6.58	9.34	8.46	8.11	8.77

المصدر: (علاش و قرامطية، 2013، صفحة 75)

وحسب يتضح من الجدول رقم (5) ارتفاع تدريجي في منح القروض البنكية لتمويل القطاع الفلاحي خلال الفترة 2006 إلى 2008، وتميزت هذه الفترة بمنح قروض تقليدية منخفضة الفوائد نسبيا تدعمها الحكومة، بهدف تعزيز القطاع الفلاحي وميزانية الفلاح، وكان ارتفاع تدريجي وبخطى بطيئة للإنتاج

الفلاحي لهذه الفترة، إذ ارتفع من قيمة 641.28 مليار دج سنة 2006 إلى 708.07 و727.41 مليار دج سنة 2007 و2008 على التوالي، وبعدها وصل إلى 931.35 و1015.25 مليار دج سنة 2009 و2010 على التوالي، كما شهدت هذه الفترة عجز الفلاحين عن تسديد ديونهم تجاه البنك سنة 2006 حوالي 20 % بالنسبة للقروض القصيرة الأجل، و41% و62 %بالنسبة للقروض الفلاحية المتوسطة والطويلة الأجل على التوالي.

في حين نسبة مساهمة الإنتاج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي كانت ضعيفة تراوحت بين 6.50 إلى 9% خلال الفترة من سنة 2006 إلى غاية سنة 2009 قبل تنفيذ الصيغ الجديدة للقروض الفلاحية، وهي نسب ضعيفة جدا مقارنة بما تمتلكه الجزائر من مقومات طبيعية وبشرية ومالية.

جدول رقم 6: القروض البنكية الموجهة لتمويل قطاع الفلاحة بعد سنة 2008

السنة (الوحدة/مليار دج)	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قرض الرفيق (قروض قصيرة الأجل)	8.209	-	15.947	8.63	17.87	43.43	35.5	24.15	22.74	24.99
قرض التحدي (قروض متوسطة وطويلة الأجل)	-	-	-	0.789	8.251	10.1	16.87	11.48	8.79	7.393
الإنتاج الفلاحي	931.35	1015.25	1183.21	1421.69	1640	1771.49	1936.38	2140.3	2281.9	2491.1
نسبة الفلاحة للإنتاج المحلي الإجمالي (%)	9.34	8.46	8.11	8.77	9.84	10.27	11.67	12.22	12.28	12.29

المصدر:- (www.badr-banque.dz)

- (www.ons.dz، 2015، صفحة 12)

وبعد إصدار صيغ القروض الفلاحية المستحدثة سنة 2008 المتمثلة في قرضي الرفيق والتحدي، شهدت هذه القروض تزايدا كبيرا من قبل الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين العاملين في القطاع الفلاحي حسب بيانات الجدول رقم (6)، حيث ارتفعت قيمة قرض الرفيق من 8.209 مليار دج سنة 2009 إلى 43.43 مليار دج سنة 2014، وبعدها شهد انخفاض تدريجي من 35.50 مليار دج سنة 2015 إلى 22.74 مليار دج سنة 2017، بسبب السياسة البنكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، الذي يفضل التعامل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، لسرعة تحقيقها للمردودية والأرباح مقارنة بالقطاع الفلاحي، إلى جانب العجز الميزاني الذي شهده الاقتصاد الوطني جراء الانهيار الفجائي لأسعار النفط العالمية، ولجوء الحكومة لسياسة التمويل غير التقليدي.

كما أن قرض التحدي والذي تم إطلاقه سنة 2010، وتنفيذه على أرض الواقع سنة 2012 شهد إقبالا معتبرا من طرف الفلاحين حيث وبلغ إجمالي القروض 789 مليون دج، ليرتفع إلى 8251 مليون دج سنة 2013، وبعدها توصل إلى قيمة 16.87 مليار دج سنة 2015، بسبب الإقبال الكبير على القروض المدعمة من طرف الفلاحين، خاصة بعد جدولة الحكومة لديون معظمهم المدينين، إلا أنه هناك تراجع للقروض سواء المتوسطة أو طويلة الأجل سنة 2016 إلى 11.48مليار دج وبعدها إلى قيمة 7.393 مليار دج سنة 2018، تعود إلى سياسة البنك الذي يفضل تمويل القطاعات الأخرى على القطاع الفلاحي، نظرا لطبيعته غير المستقرة، كما أن هذه الفترة تميزت بتداعيات الأزمة النفطية العالمية نهاية عام 2014، والتي نتج عنها عجز ميزاني الذي انعكس على جميع المؤشرات الاقتصادية الكبرى.

أما فيما يخص الإنتاج الفلاحي فقد شهد نموا مستمرا وبشكل تدريجي منذ إطلاق القروض الفلاحية، كما أضاف قيمة في الإنتاج المحلي الإجمالي، حيث ارتفع من 931.35 مليار دج سنة 2009 إلى 2491.10 مليار دج سنة 2018، الأمر الذي احدث نقلة نوعية في الإنتاج الفلاحي من خلال توفير موارد مالية مدعمة 100% من طرف الحكومة إلى جانب سياسات الدعم الحكومي لمدخلات القطاع من بذور وشتائل، معدات وآلات،.. وغيرها.

جدول رقم 7: إجمالي التمويل الفلاحي من طرف صناديق وأجهزة الدعم (مليار دج)

السنة	متوسط 2010-2006	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
CNAC	-	-	10.97	20.35	25.97	53.42	68.61	75.48	78.46
ANGEM	-	1.767	2.983	3.907	4.667	6.381	6.681	7.146	7.433
ANSEJ	21.77	38.58	71.31	101.65	120.78	176.06	193.25	199.77	202.17

المصدر: (وزارة الصناعة)

يتضح جليا من خلال الجدول رقم (7) نمو التمويل الفلاحي من طرف صناديق وأجهزة الدعم والمساعدة الموجه لدعم الشباب البطال، حيث هناك تطور في إجمالي القروض المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، ارتفعت بشكل متسارع من قيمة 21.77 مليار دينار كمتوسط للفترة من سنة 2006 إلى 2010، لترتفع إلى قيمة 202.71 مليار دينار سنة 2018، والسبب في ذلك إقدام الشباب خاصة الكفاءات لانجاز مشروعاتهم المصغرة في الأنشطة الفلاحية، وعزوفهم عن شروط قرضي الرفيق والتحدي خاصة ما تعلق بالضمانات وتقديم عقد الامتياز أو عقد الملكية للأرض أو رهن عتاد.

أما بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فهناك تحسن في التمويل الفلاحي، ولكن بقيم تقل عن التمويل السابق بسبب اقتصار هذا الصندوق على تمويل الفئة الشبابية التي يفوق سنها 30 سنة، وكذا القروض المقدمة من طرف ANGEM لتمويل الأنشطة الفلاحية وشبه الفلاحية، شهد نموا طفيفا خلال فترة الدراسة، بسبب ضعف المبلغ المقدر للإقراض مقارنة بالتكاليف الباهظة لمستلزمات القطاع.

شكل رقم 1: إجمالي المشاريع الفلاحية الممولة من طرف أجهزة الدعم للفترة (2006-2018)

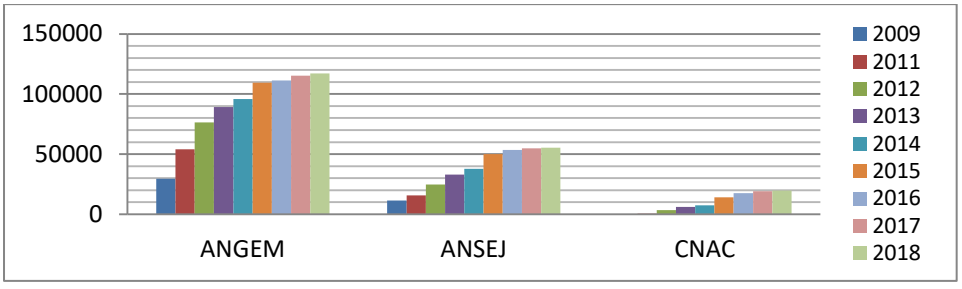

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (وزارة الصناعة)

والشكل رقم (1) يظهر التطور المستمر والمتصاعد للمشروعات الفلاحية منذ سنة 2006 إلى غاية 2018، هذه المشروعات المصغرة التي استحدثتها الفئة الشبابية في ظل قروض أجهزة الدعم، التي تسهر على مرافقتهم، وتقديم العديد من الامتيازات المالية، والمزايا الجبائية، حيث تبين من خلال الشكل أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر استحوذت على حصة الأسد من قيمة المشروعات الفلاحية نتيجة مرونة شروط الاقتراض وسهولة دراسة الملفات، كما أنها تتعامل مع جميع الفئات من الشباب البطال دون استثناء، تليها وكالة ANSEJ، بينما يظهر نمو ضعيف للمشروعات الفلاحية لدى صندوق CNAC بسبب الفارق العمري للفلاحين.

4. الدراسة القياسية: للإجابة على الإشكالية المطروحة، وقياس اثر القروض البنكية على تنمية الإنتاج الفلاحي في الجزائر، اعتمدنا على بيانات سنوية تمتد للفترة (2006-2018)، وقمنا بتحديد المتغيرات المستقلة والمتمثلة في مختلف القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي، والمتغير التابع هو الإنتاج الفلاحي، يمكن تعريفها بالرموز كما يلي:

Pa الإنتاجي الفلاحي المحقق سنويا للفترة من 2006-2018.

CCt القرض البنكي الفلاحي القصير الأجل

CMLt القرض البنكي الفلاحي المتوسط والطويل

Asj قروض فلاحية مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

Agm قروض مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

وتكون العلاقة بين المتغيرات في النموذج كما يلي:

$$Pa= F(CCt, CMLt, Asj, Agm,Cnc)$$

والصيغة الرياضية للعلاقة بين المتغيرات تأخذ الشكل التالي:

$$Pa= C+\beta 1CCt+\beta 2CMLt+\beta 3Asj+\beta 4Agm +\mu$$

حيث :

C: ثابت النموذج.

β_i: معلمات المتغيرات المستقلة

μ: يمثل المتغير العشوائي وهو حد الخطأ ويعبر عن العوامل الأخرى الخارجة عن النموذج والمؤثرة عليه (تباينه ثابت ووسطه الحسابي منعدم).

ولتقدير معلمات النموذج تم الاعتماد على برنامج Eviews 11، وعلى طريقة المربعات الصغرى العادية، ونظرا لوجود قيم مفقودة لمتغيرة القروض الفلاحية الممنوحة في إطار جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة Cnc، تم حذف هذه المتغيرة من النموذج حيث ظهرت نتائج التقدير كما يلي:

جدول رقم 8: تقدير النموذج

Dependent Variable: PA
Method: Least Squares
Date: 06/08/20 Time: 22:45
Sample: 2006 2018
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.922239	0.081377	11.33297	0.0000
CCT	-0.039197	0.012228	-3.205417	0.0125
CMLT	0.002531	0.002990	0.846526	0.4219
ASJ	0.001951	0.000967	2.017261	0.0784
AGM	0.190511	0.026486	7.192881	0.0001

R-squared	0.989808	Meandependent var	1.452769
Adjusted R-squared	0.984712	S.D. dependent var	0.638079
S.E. of regression	0.078895	Akaike info criterion	-1.957680
Sumsquaredresid	0.049795	Schwarz criterion	-1.740392
Log likelihood	17.72492	Hannan-Quinn criter.	-2.002343
F-statistic	194.2334	Durbin-Watson stat	1.336796
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS11

PA = 0.922238902507 - 0.039196879423*CCT + 0.00253089990902*CMLT + 0.00195106708849*ASJ + 0.190511020691*AGM

تشير المعادلة المشار إليها أعلاه، إلى أن معلمة الحد الثابت c=0.922 ما يعني انه عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة المتمثلة في القروض البنكية تساوي الصفر فإن المتغير التابع المتمثل في الإنتاج الفلاحي يأخذ مقدارا ثابتا 0.922 مليار دج، وهو ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية، ومع الواقع لوجود متغيرات أخرى تسهم في تحقيق مستوى معين من الإنتاج الفلاحي على غرار القروض البنكية كالدعم الحكومي والقدرات الذاتية للفلاحين، أما المعلمات **β4, β3, β2** إشاراتها موجبة ما يدل على وجود علاقة

ايجابية بين كل من القرض المتوسط والطويل الأجل(قرض التحدي) والقروض المقدمة من طرف كل من ASJ وAGM على الإنتاج الفلاحي، نظرا للفوائد المدعمة والمزايا المقدمة من طرف الحكومة لدعم الفلاح الجزائري، في حين معلمة القروض القصيرة الأجل **β1** إشارتها سالبة تعني العلاقة السلبية مع الإنتاج الفلاحي بسبب قصر الأجل وضيق وقت استرداد القرض من طرف الفلاح.

1.4 التحليل الإحصائي للنموذج:

1.1.4 معامل التحديد: حسب النتائج قدر معامل التحديد 98.98% =R^2ومعامل التحديد المعدّل (المصحح) قدر بـ 98.47 %، مما يعني أن المتغيرات التفسيرية (القروض) استطاعت أن تفسر 98% من التغيرات الحاصلة في الإنتاج الفلاحي والنسبة الباقية (0.02%) تعود إلى عوامل أخرى والأخطاء.

2.1.4 اختبار معنوية النموذج ككل:لاختبار معنوية النموذج ككل يتم الاعتماد على اختبار فيشر Ftest، حيث بلغت القيمة المحسوبة 194.23 أما القيمة الجدولية فقدرت بـ 3.84 وهذا يعني أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، ما يفسر أن النموذج مناسب للدراسة.

3.1.4اختبار معنوية المعلمات:لاختبار معنوية المعلمات يستخدم اختبار ستودنت T test، حيث تقارن القيمة المحسوبة لـ Tبالقيمة الجدولية لكل معلمة، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية تقبل الفرضية البديلة، والتي تدل على أن أثر المتغير المستقل معنوي على المتغير التابع والعكس صحيح، وقدرت القيمة الجدولية بـ 2.306، أما القيم المحسوبة للمعلمات تظهر أن كل من CCT, AGM لها أثر معنوي على الإنتاج الفلاحي عند مستوى معنوية 5%،بينما معلمة ASJ فهي غير معنوية عند مستوى ثقة 5%، وإنما معنوية عند مستوى 10%، ومعلمةCMLT فهي غير معنوية مما يعني أنه ليس لها أثر معنوي على الإنتاج الفلاحي حسب هذا النموذج.

2.4 اختبار مشكلة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج: للتأكد والكشف عن عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج واختبار مدى صلاحية هذا الأخير، تم الاعتماد على أهم المعايير المستخدمة للكشف عن مدى وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، وهو اختبار Breusch-Godfrey serial

Correlation LM test، الذي تنص الفرضية الصفرية على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج، ومن خلال النتائج المحصل عليها والمبينة في الجدول رقم (9) يظهر أن القيمة الاحتمالية Prob أكبر من مستوى المعنوية 5% في كل من اختبار F وتوزيع كاي x^2 ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، ومنه خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل للبواقي.

جدول رقم9: اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Nullhypothesis: No serial correlationat up to 1 lag			
F-statistic	0.932449	Prob. F(1,7)	0.3664
Obs*R-squared	1.528133	Prob. Chi-Square(1)	0.2164

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 11

3.4 اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي: للكشف عن طبيعة توزيع النموذج نعتمد على اختبار (Jaque-Berra)، وكما يتضح من النتائج أن القيمة الاحتمالية لـProb اكبر من مستوى المعنوية5%، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية بمعنى سلسلة البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، كما توضحه النتائج في الشكل رقم (2) الآتي.

شكل رقم 2: اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي

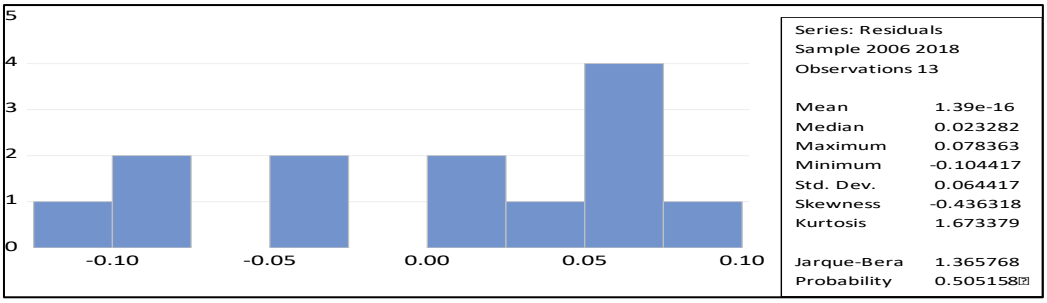

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 11

4.4 اختبار عدم ثبات التباين: لاختبار وجود من عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين، نستخدم اختبار Breusch –Pagan- Godfrey، وتظهر نتائج هذا الاختبار في الجدول رقم (10) التالي:

جدول رقم10: اختبار عدم ثبات التباين للبواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Nullhypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.693724	Prob. F(4,8)	0.6169
Obs*R-squared	3.347935	Prob. Chi-Square(4)	0.5014
Scaledexplained SS	0.426874	Prob. Chi-Square(4)	0.9802

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 11

يظهر من خلال الجدول أن النموذج يخلو من مشكلة عدم ثبات التباين، حيث أن قيمة FProb أكبر من مستوى المعنوية 5% ما يعني قبول الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين وعدم معنوية F.

5.4 جودة واستقرارية النموذج: لدراسة مدى جودة النموذج يجب مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل رقم (3) الآتي، والذي يشير إلى تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية ما يفسر جودة النموذج المقدر، لذا يمكن اعتماده في تفسير وتحليل النتائج وهو مقبول.

شكل رقم3: جودة واستقرارية النموذج

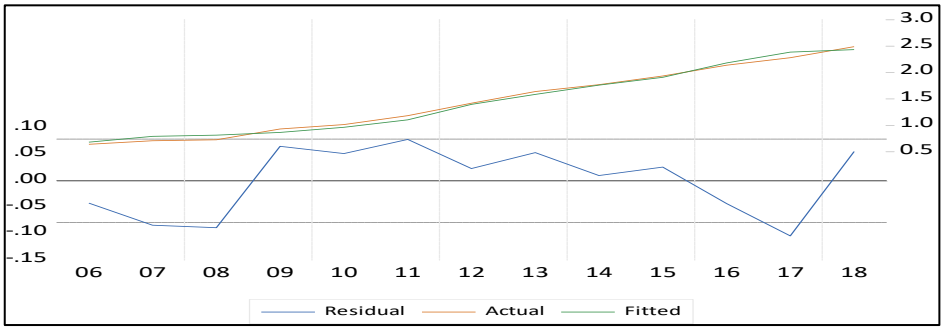

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 11

5. خاتمة: إن اهتمام الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي من خلال إصدار قروض فلاحية مدعمة لتعزيز القدرات المالية والتقنية للفلاح يشير إلى مكانة القطاع ودوره الحيوي ضمن البنيان الاقتصادي، ومن خلال هذا التحليل والدراسة التطبيقية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية التي تتميز بإعطاء تقديرات غير متحيزة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية تم التوصل إلى أهم النتائج التالية:

– وجود علاقة طردية بين القروض المتوسطة والطويلة الأجل والتي تشكل حديثا قرض التحدي والإنتاج الفلاحي وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث تسهم هذه القروض في توفير التمويل للفلاح ومساعدته في شراء متطلبات نشاطه ومشروعاته،

– وجود علاقة عكسية للقروض القصيرة الأجل والإنتاج الفلاحي بناءا على سلبية معلمة النموذج وهي نتيجة يمكن الإشهاد بها في الجزائر بسبب ضيق الوقت لاسترداد القرض في آجاله قبل الانتهاء من تصريف المنتوج وتسويقه، ما يجعل الفلاح يلجأ إلى الاستلاف والتدين من مصادر أخرى، بالإضافة إلى تحفظ البنوك الجزائرية بخصوص منح القروض القصيرة الأجل خشية المخاطر لغياب الضمانات لهذه القروض؛

– وجود اثر ايجابي للقروض المقدمة من طرف أجهزة الدعم خاصة منها وكالة تسيير القرض المصغر ووكالة لدعم تشغيل الشباب ولو بأثر ضعيف نتيجة بعض التسهيلات والمزايا المرتبطة بها.

كما استنتجنا أن القروض البنكية تعد من أهم مصادر التمويل الرسمية لتنمية الإنتاج الفلاحي في الجزائر وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى للدراسة، لمساهمتها في دعم الفلاحين وتجسيد مشروعاتهم ميدانيا؛

– للقروض الفلاحية التي استحدثتها الحكومة أثر معنوي على الناتج الفلاحي المحلي في الجزائر لما تتميز به هذه الأخيرة من مزايا وتسهيلات وفوائد تفضيلية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية للدراسة، وعليه نختم الدراسة بتقديم بعض الاقتراحات وهي:

– تذليل الصعوبات المتعلقة بشروط الحصول على القروض أمام الشباب مثل الضمانات المتمثلة في عقود الامتياز أو الملكية بالنسبة للأرض أو رهن العقارات،..؛

– تخفيف الضغط على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتوسيع التمويل الفلاحي نحو كافة البنوك الأخرى سواء الخاصة أو العامة مع اعتماد الصيرفة الإسلامية في القطاع بحكم الوازع الديني للفلاح الجزائري؛

– تشديد الرقابة على القروض الفلاحية من قبل الحكومة والبنك للحد من التجاوزات المتمثلة في استغلال القرض خارج قطاع الفلاحة والوعاء الريفي.

6. قائمة المراجع:

(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 15 03, 2019، من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: http://www.minagri.dz/pdf/ONTA/CREDIT%20ETAHADI.pdf

www.ons.dz. (2015). *نشرة رقم726* . الجزائر: المركز الوطني للاحصائيات.

Aduralere, O. (2019). Impact of commercial bankcredit on agricultural output in Nigeria. *JOURNAL OF ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH , 5* (1).

angem. (s.d.). Consulté le 03 17, 2019, sur https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit/

ansej. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 17 03, 2019، من https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx

Chris, O. U. (2016). The Effect of Commercial Banks' Crediton Agricultural Production in Nigeria. *Journal of Finance and Accounting , 4* (01).

Douillet, M., & Girard, P. (2013). *Productivité agricole: des motifs d'inquiétude?* fondation pour l'agriculture et la ruralité dans le monde (FARM).

Kouakou, K. D. (2001). Crédit agricole et efficacité de la production agricole en Côte d'Ivoire. *Économie rurale* (263).

NAWAZ, A. (2011). impact of institutional credit on agricultural out put : A case study of Pakistan. *theoretical and applied economics , XVIII* (10 (563)).

www.ansej.org.dz. (s.d.). Consulté le 03 16, 2019, sur http://www.ansej.org.dz/images/documents/Mix-et-Triangulaire_AR.pdf

BADR: www.badr-banque.dz. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من www.badr-banque.dz

www.filaha.net. (بلا تاريخ). *موقع الفلاحة*. تاريخ الاسترداد 15 03, 2019، من http://www.filaha.net/credits/leasing.php

احمد علاش، و زهية قرامطية. (2013). القروض الفلاحية وإشكالية عدم السداد –حالة الجزائر–سنة 2013، ص75. *مجلة دفاتر اقتصادية ، 4* (7).

بلقاسم ميموني، و ابو بكر خوالد. (2020). دور القروض الفلاحية في تطوير انتاج الحبوب والخضروات وتربية الدواجن: دراسة حالة بنك BADR بولاية ادرار خلال الفترة (2014–2019). *المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية ، 04* (01).

ج.ر.ج.ج. (25 01, 2004). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (06). الجزائر.

جواد سعد عارف. (2010). ، *الاقتصاد الزراعي* (الإصدار الطبعة الاولى). عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.

حدود مُحَمَّد عبود الطفيلي. (2018). تحليل واقع التنمية الزراعية المستدامة للإنتاج الزراعي النباتي ومعوقاتها في ناحية أبي غرق. *مجلة جامعة بابل– العلوم الإنسانية ، 26* (6).

خالد رمضان البيدي. (2015). تحليل قياس ي للعلاقة السببية بين الإنتاج الزراعي والقروض الزراعية في ليبيا للفترة (1970–2010)، ،. *المجلة الليبية للعلوم الزراعي ، 20* ((1–2)).

دلال بن سمينة، و عزيزة بن سمينة. (2006). سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية. – دراسة حالة الجزائر–. *الملتقى العلمي الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية– 21/22 نوفمبر 2006*. جامعة مُحَمَّد خيضر – بسكرة.

رحمن حسن الموسوي. (2013). *الاقتصاد الزراعي* (الإصدار الطبعة الاولى). دار أسامة للنشر والتوزيع.

ليلى بدوي مطوك، و احمد ابراهيم مهدي. (2018). التمويل الزراعي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة(1998–2012). *مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، 8* (3).

مجدولين دهينة. (2017). استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. *أطروحة دكتوراه* . العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة مُحَمَّد خيضر .

مُحَمَّد امين الششتاوي، و أخرون. (2013). *الاقتصاد الزراعي*. جامعة ينها.

منى رحمة. (2000). *السياسات الزراعية في البلدان العربية* (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

هناء سلطان داوود. (2012). الاقراض الزراعي القصير الاجل وأثره في الوصول الى حجم الانتاج الامثل لدى مزارعي القمح في محافظة نينوى. *مجلة زراعة الرافدين ، 40* (04).

والتنمية الريفية وزير الفلاحة. (22 02, 2011). *مقترحات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية لتفعيل الإنتاج ألفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب شغل*. تنفيذ قرارات مجلس الوزراء، الجزائر.

وزارة الصناعة. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 20 04, 2019، من http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية من الموقع أدناه: . (بلا تاريخ).

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 10 03, 2019، من http://www.minagri.dz/pdf/ONTA/RFIG.pdf

يمينة عاتي. (2021). اثر القروض البنكية على تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر . *اطروحة دكتوراه* . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة : جامعة مُحَمَّد خيضر.